الفصل السادس

دور جماعات الضغط

في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1997، قصر Matignon في باريس، وفي مكاتب رئيس الوزراء Lionel Jospin، تم اتخاذ قرار. إنه قرار سوف يؤدي إلى اضطرابات سياسية، وهو يعلم بذلك. أما الشخصية التي حماها، وهي التي حاولت تعلم مهنة الوزير بعد أن عينها في وزارة البيئة، هي عالمة البيئة Dominique Voynet، فقد جابهت ناراً حامية من النقد الصادر عن حزبها. إنها مجازفة يجب القيام بها، ولكنها تمتلك شخصية قوية وسرعة بديهة كبيرة. يومئذ... ومنذ عدة أسابيع سبقت، وعند افتتاح البرنامج السياسي الجديد للقنال الأولى للتلفزيون الفرنسي TF1، تحت اسم Public، لم تعط انطباعاً بكونها على هذه الدرجة من

obeikandl.com

العدوانية الراديكالية تجاه الأجسام المعدلة وراثياً OGM وأكثر حتى من مجتمع البيئيين. كان على الزمن أن يفعل فعله ويرمم الجراح.

ولقد لعبت المصالح الاقتصادية بقوة في ترجيح كفة الميزان. فقد خضع منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة للضغوط المزدوجة من زميله Claude Allégre المكلف آنذاك بالبحث والمهووس بتأخر فرنسا في مجال علوم التكنولوجيا الإحيائية (البيوتكنولوجية) والنقص في الانفتاح على الصناعة، والاتحاد الوطني للنقابات FNSEA الذي يفتقر إلى الإمكانات لمواجهة التهديد بالتظاهر أمام المحافظات ومراكز الشرطة، وتهديد Novartis، وهو الصناعي في مجال الكيميائيات الزراعية من أصل سويسري والمقيم في Saint-Sauveur في فرنسا، على بعد خطوتين من مقاطعته الانتخابية في Cintegabelle، كل هذا أدى برئيس الوزراء إلى القفز في الخطى الذي لم يجرؤ سلفه على تجاوزه، Alain Juppé: يمكن زراعة الذرة المعدلة وراثياً من صنف Bt[1] المنتجة من قبل Novartis من الآن فصاعداً. ونظراً

(1) Bt هو اختصار Bacillus thuringiensis، عصيّة تنتج مادة سامة جرثومية قاتلة للحشرات التي تتغذى على الذرة الصفراء والقطن. وفي حالتها الطبيعية،

لمورثاتها، تستطيع النبتة لوحدها مكافحة الحشرات المهاجمة والضارة لها.

وحتى الآن، كان يسمح فقط بالاستيراد من الولايات المتحدة. وهذا الاتفاق على الحل الوسط ذو المظهر المتناقض تم انتزاعه من قبل وزيرة البيئة السابقة، Corinne Lepage، محامية القرى البريتانية Bretonnes الموكلة من قبلهم ضد ناقلة النفط Amoco إنه لغز لم يتوان المستشارون المقربون من رئيس الوزراء عن إثارته. إنه لغم يمكن أن يعيق المستقبل كما رددوا له. فبالنسبة للنقابة الزراعية وكذلك للصناعي اليوناني المنهمك في كفاح مرير للوصول إلى الزعامة العالمية لصناعات التكنولوجيا الإحيائية Biotechnologies ضد منافسه الأمريكي Monsanto، فإن المنتجات الأجنبية تهدد بالتدفق مما يقوض الآمال الفرنسية بالاندراج في سباق التكنولوجيا الزراعية العالية. فبقرار فرنسا يرتبط فتح الأسواق الأوروبية أمام الحبوب المعدلة وراثياً؛ وكذلك قدم مزارعو الحبوب الأمريكيون كل أوراقهم. فقد أرسلوا عدة شاحنات محملة بالذرة الصفراء المتنازع عليها ووجهوا بسرعة نحو فرنسا عدة

تستخدم من قبل الزراعة البيولوجية لمكافحة الطفيليات وتمتلك فترة حياة قصيرة جداً. وعندما تنتقل إلى المورثات، ترافق النبتة طوال فترة حياتها.

فرق من جماعات الضغط بهدف إقناع أصحاب القرار والصحافيين بالفوائد التي يمكن أن تجنيها البشرية من منتجاتهم. وقد تناول Al Gore، نائب الرئيس الأمريكي، هاتفه لينبه رئيس الوزراء على النحو التالي: «إذا أدت قراراتكم إلى منع تفريغ حبوبنا، فإننا سوف نقدم شكوى أمام منظمة التجارة الدولية OMC، وسوف تتم إدانتكم». هكذا أوضح بين جملتين رقيقتين معترضتين. وهكذا بدأ فصل جديد من الحرب بين القائدين العالميين في مجال الصناعات الزراعية ـ الغذائية، الولايات المتحدة من جهة، وفرنسا من جهة أخرى.

Novartis ينتقل إلى القوة

تم استدعاء أربعة وزراء للنجدة لكي يوقعوا على المرسوم: وزراء البيئة، والزراعة، والصحة، والاستهلاك. وليس أقل من ذلك، تم اتخاذ قرار دون انتظار الملتقى الاستشاري العالمي المقرر حول الأغذية المعدلة وراثياً، ودون الأخذ بعين الاعتبار الاتفاق الانتخابي بين حزب الخضر والحزب الاشتراكي، الموقع قبل عدة أشهر، المطالب بتأجيل مناقشة الأجسام المعدلة وراثياً. وقد تركز الغضب المنتظر في صفوف البيئيين ومجموعة السلام الأخضر Greenpeace،

وأصدقاء الأرض، واتحاد الفلاحين. أما التهيج العصبي، وهو أمر لم يكن منتظراً، فقد تركز لدى مجموعات الحزب الاشتراكي. وقد اندهش أناس ذوو شأن أمثال Laurent Fabius وHenri Emmanuelli من السرعة التي تم فيها التوقيع على هذا المرسوم. فقد تذكّر الأول الفترة المؤلمة للدم الملوث داعياً إلى مبدأ اتخاذ الحيطة. أما الثاني فقد انتقد أمام الرأي العام الرضى المعطى لبعض الشركات الدولية المتعددة الجنسيات. ثم أخذ رفض الأغذية المعدلة وراثياً يتنامى. وقد حصل السلام الأخضر، ومنظمة البيئة الأوروبية Ecoropa وأصدقاء الأرض بعد سنة أمام مجلس الدولة على قرار بوقف التسويق، وهو قرار سبق قراراً مشابهاً صدر عن وزراء البيئة للدول الخمس عشرة في 25 حزيران/ يونيو 1999. وقد تم تعليق طرح أغذية وأجسام جديدة معدلة وراثياً في الأسواق لفترة لا تقل عن سنتين، طالما لم توضع عليها علامة أو بطاقة واضحة. لم يقرر الأوروبيون بشكل نهائي التأجيل، ولكن كأن ذلك قد حصل. وبقي ثماني عشرة نوعاً من الأغذية المعدلة وراثياً والمسموح بها منذ عام 1992 في الأسواق حالياً.

وفي 18 شباط/ فبراير 1998، قدم رئيس محكمة الجنح

في Agen حكمه ضد ثلاثة أعضاء من اتحاد الفلاحين وهم: François Rioux و René Riesel و Joseph Bové الرئيس لا يدعوه José... فالأول تلقّى خمسة أشهر سجن مع وقف التنفيذ، أما الأخريان فتلقيا ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ. كما أدينوا إضافة لذلك بدفع غرامة قدرها 500 000 فرنك كعطل وضرر إلى Novartis وقد طلب القاضي السجن الفعلي. وقبل ستة أسابيع، وكاحتجاج على قرار الحكومة، وعلى رأس مجموعة من مئة مزارع، دخلوا عنوة إلى مقرات اختصاصي البذور في Nérac، حيث تم تكديس المخزون الأول من الذرة المعدلة وراثياً قبل إرسالها إلى الحقول. فقاموا بثقب الأكياس وعطّلوا البذور كلها بواسطة خراطيم إطفاء الحريق والطفايات. ووصلت الخسائر حسب Novartis إلى 6 مليون فرنك، إضافة إلى الصدام مع قوى حفظ النظام.

وكانت الدعوى فرصة لعقد ملتقى ضد الأجسام المعدلة وراثياً حيث شارك فيه جامعيون ومسؤولون زراعيون ومسؤولون عن شركات وتجمعات للمستهلكين، وأعضاء في السلام الأخضر، جاءوا كلهم ليعبّروا عن رأيهم. وكانت هذه الطريقة التي أثبتت جدواها بعد عدة أشهر ضد الأغذية السيئة بشكل عام والوجبات السريعة كالماكدونالد بشكل خاص قد

بدأت بالرواج. وبمواجهة قرارات متخذة وراء الكواليس وضمن ضبابية كبيرة، وعلى الرغم من المسائلات المتكررة والمعارضة الشديدة ماذا يمكننا أن نتصور كرد سوى هذا العنف؟ فمن جهة هناك عنف يعتبر رمزياً للفلاحين، ومن جهة أخرى لدينا شكل من أشكال الوحشية السياسية التي لا يمكن قياسها لا بالتقديرات المالية ولا بأيام العجز عن العمل (التجمع العمّالي لمصنع Lot-et-Garonne قدم ادعاء بالحق المدني لأن عدة عمّال عانوا من التدافع خلال الإغارة). من الذي يولد أضراراً أكثر؟ هل هم المسؤولون عن الإغارة على المواقع أو المسؤولون عن العنف السياسي الذي ارتبط بالمستقبل وإلى العقود القادمة؟ فبنشر مرسومه في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، فاجأ Lionel Jospin الكل. فقد أقام منذ قدومه إلى Matignon نوعاً من التوافق النظامي في الحكومة، معلناً أنه يفضّل الحوار الاجتماعي على الهرولة.

عقوبة مجلس الدولة: العمل الناقص

وماذا إذا كان المرسوم يتعلق ببذور معدلة وراثياً إلى درجة عالية من البحث بحيث تستخدم تكنولوجيا تخفف من الآثار المفترضة! على العكس من ذلك، فإن الذرة الصفراء

من نوع Bt التابعة لـ Novartis ذات تصميم عادي، «هي مشوشة وفاسدة، هكذا يقيمها علماء البيولوجيا، وإضافة لذلك تم تقييمها بشكل خاطئ. ونظراً لأنها نبتة صممت لتمتلك خصائص مضادة للحشرات، فلماذا لا نطبق عليها إجراءات الفحص المخصصة للمبيدات الرائجة؟». هذا ويستخدم مضاد حيوي كمؤشر للطفرة الوراثية الأساسية، وهذا أمر لا فائدة منه بعد ذلك، ولكنه رغم ذلك موجود في الأجيال التالية. وإن إدخاله بهذه الطريقة في السلسلة الغذائية يجعل أولئك الذين يهابون من عدم الفاعلية المتزايد لهذا الصنف من الأدوية يموتون بغيظهم. فبسبب استخدامها الغير منتظم في التربية المكثفة – 50٪ من المضادات الحيوية المستهلكة في العالم تستخدم في التربية عبر الاستعمال العلاجي أو الغذائي المرتبط بالهرمونات لزيادة الوزن! – فإن مقاومة البكتريا للمضادات الحيوية قد تطورت. فحسب بعض الأخصائيين، من عشرة إلى خمس عشرة ألف وفاة في فرنسا كل عام تعزى إلى بكتريا لا تؤثر فيها الأدوية. فالوضع من الخطورة بمكان بحيث تم منع استخدام بعض المضادات الحيوية المخصصة لمعالجة التهاب السحايا في معالجة الحيوانات خوفاً من جعلها عديمة الفائدة على البشر، وبقي تركيبها سرّياً.

إن الاستعمال الغير مراقب لمؤشر كالذي استخدم في الذرة الصفراء من نوع Bt كان يشبه اللعب بالروليت الروسية. لماذا نبقي على استعماله بينما تسمح التقنية بسحبه؟ لأن العمل الضروري يطّول من فترة تطوير المنتج المعدل وراثياً ويؤخر تسويقه. بالطبع فإن منتجيه يؤكدون أنه لا يوجد أي خطر، وأن انتقال الطفرة من النبات إلى الإنسان ليس سوى كابوس لعلماء البيئة. قد يكونون صادقين، ولكننا لن نستطيع أن نعرف صحة هذا القول قبل مرور عشر سنين تقريباً. وحتى هذا اليوم، لا يستطيع أي رجل علم أن يضمن هذا الأمر طالما بقيت التركيبة الجزيئية للكائنات الحية على درجة من التعقيد يصعب كشفها.

إذن لماذا هذه الهرولة في قلب تساؤلات تهز الرأي العام؟ ما هو مقدار القوة التي دفعت برئيس حكومة إلى المخاطرة بتمرد سياسي من أجل زراعة بضعة هكتارات من الذرة الصفراء؟ يجب البحث عن الأجوبة عند الخبراء الذين يحيطون بمتخذي القرار. هل هم مستقلون عن المكاسب المالية التي يرتبط مصيرها بالخيار المأخوذ به؟ هل نظام التقييم متناقض إلى درجة أن إصدار خطة معينة يجب أن يرتبط بمبدأ الحذر والتحفظ؟ كل هذه الأسئلة تستحق أن

نطرحها. لقد أدت الروابط بين الشركات الزراعية ـ الكيميائية والحكومة الأمريكية إلى حصول فضيحة. ألا نعيش في فرنسا حالة مشابهة؟

في قلب ترتيبات اتخاذ القرارات توجد لجنة تم إيجادها عام 1986، وهي لجنة الهندسة البيولوجية الجزيئية CGB هذه اللجنة تضم خبراء مكلفين بتوضيح الأمور للحكومة. الهندسة الوراثية تكنولوجيا حديثة جداً وما زالت تجريبية بحيث لا نتمكن من تقييم الأخطار كلها والتحكم بها. ومن هذا الشك ولدت فكرة إيجاد لجنة تقييم استشارية. ومع مرور السنين، أثبتت الهندسة البيولوجية الجزيئية جدّيتها وتماسكها. وتحت تأثير عالم الوراثة Axel Kahn، رئيس اللجنة منذ عام 1987، استطاعت الانتقال من مهمة تقييم إلى لعب دور تقديم خبرة النصائح إلى أولئك الذين يقومون بتطوير مشاريع معامل للتعديل الوراثي هدفها تحديد المعايير المطلوبة لتطوير أجسام معدلة وراثياً سوف يتم تجربتها في الحقول أو طرحها في الأسواق عوضاً عن المنع والسماح. ويجمع المراقبون على ضرورة معرفة نوعية العمل المستكمل فيما يتعلق بفلسفة الأخطار بشكل خاص.

كان النقد في مكان آخر. «في الواقع لا تستفيد هذه

اللجنة من الاستقلالية الكاملة المطلوبة من قبل هيئة استشارية»، هكذا تقدّر Corinne Lepage ففي منتصف الركام المنظم لمكتبها الخاص بالمحاماة، تتذكر وزيرة البيئة السابقة الصراع العنيف الذي خاضته بين عام 1996 و1997 ضد Axel Kahn وهو المدافع الذي لا يتعب عن ملفات السماح باستخدام الذرة الصفراء المعدلة وراثياً المقدمة من قبل Novartis إلى اللجنة الأوروبية. ولقد كانت تنادي بالتعقّل والاحتراس بينما كان هو متأكداً من عدم وجود ضرر. وتحت مبدأ الاحتياط، استطاعت Corinne Lepage إقناع Alain Juppé بانتظار إجراء تجارب مشابهة لتلك التي تجري على الأدوية قبل إعطاء الضوء الأخضر للمباشرة بالزراعة. هذا واستقال Axel Kahn من منصبه كرئيس للجنة الهندسة البيولوجية الجزيئية CGB في شباط/فبراير 1997.

كان هناك اتفاق للحفاظ على سرّية المداولات والقرارات المتخذة من قبل اللجنة. ويوجد بند خاص للتشريعات الصادرة عن المشرعين ينص على حق كل عضو إذا رغب، بالتعبير عن عدم الرضى وعدم الاتفاق، «أي بضم مساهمة شخصية إلى التقرير السنوي» المسلم من قبل الحكومة إلى الجمعية الوطنية وإلى مجلس الشيوخ ثم إعلانه

أمام الرأي العام من قبل وزارة الزراعة. وحتى تقرير عام 1998، لم يستخدم هذا البند مطلقاً. ففي هذه السنة، حطّم Gilles-Eric Seralini، وهو البروفيسور العالم في مجال البيولوجيا الجزيئية في جامعة Caen، الصمت. فقد أخذ على اللجنة تسرعها: «إنني من بين الذين يعتقدون بأن المراقبة غير كافية لمنع الأخطار البيئية على الصحة العامة بصورة جدّية. ويبدو من المستحيل أن نفكر بأن تقنية بهذه القوة يمكنها أن تفسد بطريقة غير متوقعة عمل مورثات الجسم المستلم، لا تحتوي مطلقاً على أي خطر شديد». لماذا، ولمصلحة من؟ هكذا تسائل: «هل ندخل مسرعين في قلب ضباب لا نقدر جيداً كثافته، تحت ذريعة أن أحدهم في الحافلة لديه سبب وجيه للإسراع؟».

لقد كان يأخذ على أصدقائه أنهم قللوا من عملهم في تقييم أخطار الذرة الصفراء التي طرحها Novartis وأكثر من ذلك، فقد كان يقدر أن عملهم لا يستحق نعته بالعمل العلمي: «إذا ما بثثنا على شبكة الإنترنت تقييمات لدرجة سمّية الأغذية والأجسام المعدلة وراثياً التي سمحت بتقديم آراء لتسويقها في أوروبا، فإن المجتمع العلمي كان سيقابلها بابتسامات صفراء حيال البقرات الثلاث والفئران العشرة

المعالجة والتي من أجلها قدموا لنا تجارب غير كاملة وقصيرة الأمد. [...] ثم تابع قائلاً: يوماً ما، سيتحتم على رؤساء وأعضاء اللجنة أن يجيبوا أمام الرأي العام عن النوعية العلمية للملفات التي أعطوا من أجلها رأياً إيجابياً للبث».

هل كان على Gilles-Eric Seralini أن يهاجم بهذه الشدة، لو لم يفتح له مجلس الدولة طريقاً بقراره المتخذ في كانون الأول/ديسمبر 1998 بتعليق تسويق الذرة الصفراء التابعة لـNovartis[2]؟ وفي جميع الأحوال، فإن مساهمته أكدت قرار القضاة. فقد قدروا أن النقاش العلمي الذي سبق مرسوم السماح كان مبهماً وغير كاف بل متناقضاً. وبشكل مختصر، لم يتم احترام مبدأ الحذر والاحتياط على الرغم من تحفظات Corinne Lepage التي عبرت عنها قبل سنة في حكومة Juppé. لم تتم الإشارة إلى لجنة الهندسة البيولوجية الجزيئية بشكل واضح، ولكن حكومة Lionel Jospin استندت إليها بشدة وعرف كل شخص تماماً بأن النقد موجه لها.

(2) تم مصادرته من قبل جماعة الخضر Greenpeace et Ecoropa، وهذه الأخيرة ممثلة من قبل Corinne Lepage.

استقلالية الخبراء المعنيين بالمسألة

بعد أن كشف Gilles-Eric Seralini تسرع لجنة الهندسة البيولوجية الجزيئية قدّم الأسباب على النحو التالي: كان عمل اللجنة يستند إلى خيار بعض أعضائها. «كيف يتسنى لشخص جامعي مثلي لديه منصب في Caen أن يشارك بفاعلية في أعمال لجنة بهذه الأهمية إذا كانت المصاريف التي يدفعها تعاد له مع تأخير شديد؟ فقد حصل لي أن دفعت أكثر من 15000 فرنك كمصاريف خارجية للنقل وتكاليف وثائق!» إذن هناك وزنان وإجراءان. واحد من أجل أولئك الذي كان تطوير الأجسام المعدلة وراثياً يشكل جزءاً من مهنتهم، أي بمعنى آخر أولئك المقيمين في اللجنة مع احتلالهم لمنصب مدير أبحاث في المعهد الوطني للأبحاث الزراعية INRA، ثم الآخرين، وهم كذلك جامعيون ويطلقون النقد اللاذع ضد الأجسام المعدلة وراثياً، ولم يتمكنوا من الحصول على مراكز. ومن هنا ظهرت بعض الصعوبات في تنفيذ النشاطين بوقت واحد. وإذا مررنا على المصاريف المدفوعة، إلاّ أن الكيل قد طفح عندما تم إرسال الملفات الواجب دراستها من قبل الخبراء قبل بضعة أيام فقط من تاريخ الاجتماع. وحري بنا أن نعتقد بأن النقد الجامعي قد آتى ثماره. فاعتباراً من

السنة اللاحقة تم تمديد فترة التأخير. وفي عام 2000 عبّر Seralini عن سروره بالزمن الممنوح لإعداد الخبرات.

لم تتغير نبرة المناقشات لدى اللجنة بالمقابل. فخلال مساهمته، حاول البيولوجي أن يبدي استغرابه، فكتب قائلاً: «إن غالبية أعضاء لجنة الهندسة البيولوجية الجزيئية لديهم في الدرجة الأولى ميول إيجابية حيال الأجسام المعدلة وراثياً، إذ أنهم كانوا يخافون من تأخير البحث أو تأخير تقنيي البيولوجيا إذا طلبوا مراقبة إضافية، كما كانوا ينظمون الترتيبات اليومية حسب المتطلبات المناخية للقيام بأعمال البذر في الربيع». كيف يمكن أن يكون عكس ذلك حيث أنه «من أصل ثمانية عشر عضواً، يعمل ما لا يقل عن تسعة أعضاء في التعديل الوراثي النباتي، أو أنهم مرتبطون مهنياً ببرامج فحص أو تنمية زراعية للأجسام المعدلة وراثياً، أو أنه تم ذكرهم في ملفات التطوير للأجسام المعدلة وراثياً على أنهم خبراء مشاركون أو مستشارون».

ويحق لنا أن نتساءل، أين نجد خبراء إلاّ في المختبرات على رأس عملهم البحثي ويستفيدون إذن في أغلب الأحيان من عقود مع شركات خاصة. لا بأس. ولكن هل من المقبول

أدبياً أن يقوم أحد أعضاء اللجنة، وهو عالم بالحشرات ومختص بعلم الوراثة، بتحرير مقدمة كتيب يتباهى بميزات الذرة الصفراء المعدلة وراثياً من نوع Bt تم نشره من قبل Novartis؟ فالمسألة التي أثارها Gilles-Eric Seralini ذات أهمية كبرى. وسوف تجد جوابها ليس عن طريق طرد لا رحمة فيه لكل الخبراء الذين استفادوا يوماً ما من عقد أبحاث مع صناعي خاص، ولكن على الأغلب بالطريقة التي تم فيها الحصول على الآراء والتحذيرات. وكانت طريقة العمل المطبوعة من قبل Axel Kahn هي الإجماع الذي تم الحصول عليه بعد عدة مناقشات داخل وخارج اللجنة. وصدر رأي واحد اصطف خلفه حتى المناهضون. ماذا يساوي إجماع ضمن شروط شكا منها Gilles-Eric Seralini، إذا ما تم توزيع الملفات قبل عدة أيام من اتخاذ القرار، وعندما تسود التغييبية، وعندما لا يتم استبدال ممثلي جمعيات وتجمعات المستهلكين والدفاع عن البيئة بعد أن يتركوا مناصبهم لأشهر طويلة؟

قد نجد الحلّ في الطريقة المتناقضة لإبراز هذا العمل. إنها فكرة طورتها Marie-Angèle Hermitte، وهي قانونية ومديرة البحوث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS. «لكي

نعطي العلوم ديمقراطية، قد يكون من المفضل أن نستلهم نموذج القضايا والدعاوى عوضاً عن القرار السياسي». هكذا شرحت. وبمعنى آخر، يجب وضع طريقة لعمل اللجان حول مختلف الفرضيات المثبتة، وكل لجنة لها محاميها. فالمصالح الاقتصادية تمتلك ممثليها مع فرضياتهم وخبراتهم وفي الواجهة المقابلة، ومع أسلحة متساوية، فرضيات أخرى يمكن المرافعة عنها. وفي نص منشور عام 1997[3] أبدت Marie-Angèle Hermitte دهشتها من ضعف تمثيل جمعيات المستهلكين، وجمعيات المنتجين الزراعيين، وما هو أشد خطراً، الجمعيات والتجمعات البيئية. «كيف نستطيع تحديد المتكلم باسم الطبيعة، إذا علمنا أن دوره يجب أن يكون مزدوجاً: تنظيم شبكة خبراء بهدف تهيئة العناصر الأولى لخبرة مضادة بسهولة، إضافة إلى وظيفة الوسيط لدى الجمعيات؟ وإن الفكرة بإيجاد اتحاد للجمعيات، مثل جمعية فرنسا للطبيعة والبيئة France Nature Environnement كانت جيدة نظراً لأن قاعدتها واسعة. إلاّ أن هذا لم يصل إلى تسمية ممثل

(3) Génie Génétique, des chercheurs citoyens s'expriment (الهندسة الوراثية، مواطنون باحثون يعبّرون). Ed. Sang de la terre, 1997 . .

فعّال يمكن تفريقه عن أعضاء آخرين للجنة الهندسة البيولوجية الجزيئية».

ونفس التشخيص ينسحب على جمعيات المستهلكين التي تجهل قواعدها حتى وجود ممثل لها. «من المدهش بالنسبة لغير الاختصاصي أن يسمع اعتراضات شديدة من مواقع رسمية في أروقة المؤتمرات والندوات، اعتراضات أقل حدّة من المداخلات العلمية في هذه المؤتمرات، وعدم رؤية آثار الأدلة السلبية في الوثائق الرسمية»، هكذا أوردت بمرارة.

إن مواقف Marie-Angèle Hermite تبدو ثانوية طالما كان التفكير المهيمن على العلوم يتألف من اليقين والثقة. ويتوجب على الباحث أن يجده. وإذا كانت مساحة مختبره غير كافية، فلا بأس، إن العالم كله سوف يشكل أرضاً هائلة للاختبار. وقد بدأت الحركة بالانشطار النووي واستمرت بالأجسام المعدلة وراثياً.

المعابر بين البحث عن التقلصات العضلية والأجسام المعدلة وراثياً

إنه ضمن هذا التفكير تم وضع بنية بهدف احتلال موقع حاسم في تطوير الهندسة الوراثية. وهذا الموقع هو مجمع

وراثي كبير Génopole موجود في Evry منطقة Essonne يضم هذا الموقع مختبرات أبحاث حول بنية المورثات، وبنيات مالية وتكنولوجيا بيولوجية محدّثة للتشغيل مخصصة لتصنيع الأبحاث القادمة من المختبرات المجاورة. ونلاحظ تعايش المورثات البشرية والنباتية بفاعلية كبيرة. فبالنسبة لـ Pierre Tambourin المكلف بتنظيم وتنسيق المجموع، «فإن المجمع الوراثي Génopole هو عبارة عن برنامج تكنولوجي بنزعة أوروبية». وبتعبير آخر، فإن هذا المجمع هو مشروع ضخم يتجه نحو المستقبل، نحو علوم الحياة التي وضعتها الدول في مركز استراتيجيات تنميتها في السنوات القادمة. ولنكن واضحين: ليس المقصود أن نعيد اتهام بعض التقدم الحاصل مهما كان، ولا أن نعارض تحت اسم الحذر عدم الفاعلية الشديد الذي يؤدي إلى الشلل أحياناً في مجال البحث عن التعاون والتبادل. كلاّ. ما نصبو إليه هو كشف التعتيم الذي يغلف سياسة الأمر الواقع والذي يدير ظهره إلى كل مناقشات ضرورية لاختيار المجتمع.

ظهرت فكرة المجمع الوراثي Génopole من احتياجات الجمعية الفرنسية لمكافحة التقلص العضلي والتهاب العضلات AFM إلى مختبر أبحاث في مجال المورثات البشرية والمعالجة

الوراثية. وقد تم إيجاد مختبر Généthon في البداية ولماذا لا يستفيدون من هذه الديناميكية الرائعة في البحوث، ومن أعمال تفكيك العوامل الوراثية المذكورة؟ لقد تحولت الحركة المنطلقة بهدف القضاء على مرض ما إلى ورشة وراثية ـ صناعية ضخمة. من الذي سيشكو نظراً لأن فرنسا، وكما قيل لنا، في تأخر عن الولايات المتحدة؟ ورغم ذلك هناك مشكلة صغيرة. فالجمعية الفرنسية لمكافحة التقلص العضلي ولدت من كرم الجمهور، وهو كرم ما زال يظهر كل سنة عبر جهاز يستحق المشاهدة ألا وهو Téléthon. لقد تم جمع أربعمئة وستين مليوناً عام 1999. هل يعلم الممولون الكرماء بأن الكثير من الباحثين الذين اكتسبوا خبرة كبيرة من الوسائل التي تم توفيرها لهم، يمرون مع متاعهم وأسلحتهم في المشاغل التي تتبع مباشرة لمنشآت التصنيع الزراعي الضخمة؟ وهكذا قامت مديرية البحث المسماة Génomics في شركة Rhone-Poulenc والتي أقيمت في موقع المجمع الوراثي Génopole عام 1999، بتوظيف ما يقرب من عشرة باحثين في صفوف الجمعية الفرنسية لمكافحة التقلص العضلي تحت اسم تعاون طويل الأمد. ومنذ ذلك الوقت، انصهرت شركة Rhone-Poulenc مع الشركة الألمانية Hoechst التي ترتبط مع Novartis.

ومنذ ذلك الوقت أيضاً، تشاركت Rhone-Poulenc مع شركة بذار فرنسية كبرى تدعى Limagrai، في عقر شركة Génoplante هذه البنية المشتركة للمنشأتين المقامة في Evry تعمل على علاقة مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية INRA والمركز الوطني للبحث الزراعي CNRS وكان الهدف هو تشجيع علم الوراثة النباتي وإيجاد نوع من الملكية الصناعية في إطار شراكة عامة ـ خاصة. أما الموازنة فهي 1،4 مليار فرنك على مدى خمس سنوات لإيجاد بذور عالية الجودة تلبي بشكل أفضل مطالب المستهلكين والمزارعين. وبدون أي تصريح واضح، فإن إحدى مهام البرنامج وضع أجسام جديدة معدلة وراثياً.

ليس هناك أي شيء جدير باللوم في هذا الوضع، إلاّ أنه من الأفضل أن نقوم بتعريف الممولين الذين لا يمتلكون أدنى فكرة عن النتائج الإيجابية لأعمال نقل المعرفة والتكنولوجيا الممولة جزئياً من قبل الجمهور الكريم.

إن المجمع الوراثي Génopole استطاع بشكل ما أن يحقق حلم الانصهار بين البحث والصناعة. فقد وضع المعبر النموذجي بين التمويل العام والتمويل الخاص، ومواقع عبور

الخبراء من الرجال والنساء على السواء في مجالهم بين حقول البحث وحقول اتخاذ القرار. وهكذا فإن جماعات الضغط الفرنسية مكونة إذن من هذا التأثير المتبادل، من هذا الاتحاد الوثيق بين الأشخاص المنتمين إلى نفس المجمع، والذين يعيشون كما في Evry على نفس الحرم. لم يندهش أحد من الذهاب والإياب الذي أدى في مكان آخر إلى فضائح وأدى إلى حصول جدال أدبي عنيف. ففي يوم من الأيام تم تكليف محافظ من قبل المعهد الوطني للبحوث الزراعية INRA بالدفاع في بروكسل Bruxelles عن ملفات حسّاسة من بينها ملف الأجسام المعدلة وراثياً؛ وبعد ذلك بفترة قصيرة، نجده على رأس مكتب وزير الزراعة يوقع الموافقة على زراعة الذرة الصفراء لـ Novartis؛ وبعد أقل من سنة، كان يحتل منصباً إقليمياً في مديرية. لم تنطلق سوى اعتراضات قليلة عندما وضعت حقول تنتمي إلى المعهد الوطني للبحوث الزراعية INRA وهو منظمة عامة، تحت تصرف Novartis خاصة في منطقة Alsace، بهدف تطوير زراعته التجريبية للأجسام المعدلة وراثياً. كل هذا جرى بصورة صامتة، بهدوء وبكتمان شديد. أي عكس الطرق التي كانت تستخدم من الطرف الآخر للأطلسي حيث كان منافس Novartis، المدعو Monsanto ومنذ

عدة سنين، ينفذ أعماله بعنف أمام المراقبة العامة المخففة لأنشطته.

الهورمون اللبني BST، انتباه ثمّة خطر

في Saint Louis منطقة Missouri وعلى ضفاف نهر Mississippi في قلب الولايات المتحدة الأمريكية يجري تحضير مكونات غذاء يوصف من قبل علماء البيئة باسم «غذاء فرانكنشتاين». ففي مختبرات الفرع الزراعي من شركة Monsanto تم تطوير هرمون تركيبي مخصص للأبقار الحلوب في نهاية الثمانينيات، ألا وهو هرمون BST أي هرمون النمو البقري. هذا الهورمون يتم إفرازه بشكل طبيعي من قبل الغدّة النخامية، وتم تركيبه بواسطة الهندسة الوراثية. وهو يمتلك ميزة كونه أول مركّب من هذه التكنولوجيا تم تسويقه في العالم تحت اسم Posilac أو Nutrilac، وذلك بعد الحصول على موافقة إدارة الغذاء والأدوية الأمريكية FDA عام 1994. ومرّت سبع سنوات بين تركيب الهورمون وتسويقه؛ وهي سنوات تميزت بالتجارب وبضغوط الصناعيين.

كانت هرمونات Posilac وNutrilac المنتجات البيطرية الوحيدة التي أدت إلى حرب كلامية عالمية. فتأثيراتها مذهلة.

إنها لا تحرّض نمو المجترات فقط، بل إنها تزيد من إنتاج البقرة الحلوب من 10 إلى 15٪. إنها النجاح الباهر للمنتجين المأخوذين بحمّى الإنتاج، وبداية دورة جهنمية بالنسبة للمستهلكين. لماذا يبحثون عن زيادة الإنتاج طالما أنه في الولايات المتحدة ومثل أوروبا تصرف الحكومات مبالغ طائلة في سبيل التخلص من الفوائض وعرقلة إنتاجها؟ لأن زيادة الكميات تعتبر وسيلة ناجحة وورقة رابحة في النضال لتخفيض الأسعار. إنها تشجع تكثيف وربح الإنتاجية مع العمل على إزالة الاستثمارات الصغيرة لصالح مصانع إنتاج اللحوم والألبان. وبالنسبة للمستهلكين، هنا تبدأ الأمور بالتعقّد والتعكّر. إنها مكدسة في إسطبلات ضخمة وواسعة، مخزّنة كآلات لإنتاج الحليب، محمّاة بضغط وبحرارة زائدة وكأنها محركات سيارات السباق، إنها الأبقار الخاضعة لهذا النظام والتي تكون بالتالي هشة. إن هذا الاختلاط يشجع الأوبئة على الانتشار السريع. وعندها تسيل المضادات الحيوية وكأنها نهر، وغالباً ما تعطى بشكل وقائي، في بداية السلسلة، وتنتهي البقايا في طبق المستهلك، وهذا ما يشجع مقاومة الجراثيم والبكتريا.

هذه الصورة للإنتاج، والتي يندرج فيها هرمون النمو

البقري BST، يمكنها لوحدها أن تحرض مقاومة الأوروبيين لدخول الهورمون إلى القارة القديمة. هناك شيء آخر يجعل من البقايا أكثر قلقاً بالنسبة للصحة العامة. فليس فقط يمكن لبقايا هرمون النمو البقري أن تعطي نتائج خطيرة للمستهلك، ولكنها تؤدي إلى مرض الأبقار. فمثله مثل كل هرمون من منشأ جنسي يعطى للأبقار، يمكن للبقايا أن تتواجد في اللحم والحليب. هل هناك خطر مسرطن؟ لم تعط الدراسات العلمية التي أجريت بهدف إيجاد جواب لهذه المسألة نتيجة حتى هذه الساعة، مما يبقي الشك حائماً. كل هذا يرسم خطوط منتج مشكوك بأمره إلى درجة أنه أدى في مناسبتين، في عام 1992 و1994 إلى رفضه من قبل السلطات الصحية التعاونية. وتم منح مهلة لاتخاذ قرار لمدة خمس سنوات. وبانتهاء هذه المهلة، أي في عام 1999، تم إعطاء مهلة جديدة.

ليس هناك من شك، على العكس من ذلك، بالنسبة لتأثير هرمون النمو على الأبقار. فبتحريضه إنتاج الحليب، أدى هذا الهورمون إلى إصابات في الحلمات ترافقت مع تقيح. هذه الالتهابات في الضرع تطلبت استخدام مضادات حيوية عندما أصبح المرض مزمناً. وبالتالي فإن وضع المستهلك أصبح بدوره رهيباً: فإمّا أنه، في أفضل الحالات،

تتم معالجة الأبقار المصابة بهذا المرض، وبالتالي تطرح في حليبها بقايا مضادات حيوية، وإمّا لا تكون حالتها خطيرة إلى درجة عالية بحيث لا يتم اكتشافها، وهنا نجد القيح مباشرة في الحليب. وقد بينت دراسات أجريت من قبل علماء مستقلين اعتماداً على إحصائيات مقدمة من قبل Monsanto، وبعد جدال عنيف حول ملكية وسرّية المعلومات الضرورية للدراسات، وتم نشرها في مجلة Nature عام 1994، بأن 19 إلى 39٪ من الحيوانات المعالجة كانت مصابة بهذا المرض. وكانت التأثيرات من الجدّية إلى درجة أن الصانع نفسه أشار في البطاقة التي ترافق هرمون Posilac[4] إلى العبارة التالية: «يترافق الاستعمال مع تواتر متزايد في استخدام أدوية ضد التهاب الضرع ومع مشاكل صحّية أخرى». إن مدى الأخطار الذي أخذته Monsanto يعتبر ضعيفاً أمام المدى الذي أحاله مكتب المحاسبة الحكومي GAO[5] وهو نوع من محكمة حسابات أمريكية. فقد تساءلت عام 1993 عن الأسباب التي دعت إلى منح منتج كهذا الموافقة على التسويق.

(4) مذكور في Du poison dans les fraises, notre alimentation manipulée, Arnaud Apoteker, ed. La Découverte..

(5) في الموضع نفسه.

وعلى الرغم من هذه الوضعية التي دفعت أوروبا إلى رفض استخدام هرمون النمو البقري BST داخل حدودها، كما اختارته كندا بشكل نهائي عام 1999، قامت شركة Monsanto بخوض معركة دون رحمة لفرض هرمونها وانتزاع الموافقة من بروكسل Bruxelles فبالنسبة للكيميائي الزراعي الأمريكي وبعض الشركات الأخرى الأمريكية أيضاً، والتي تستطيع إنتاج الهرمون، فإن المجازفة المالية عالية ومهمة: 500 مليون دولار في الولايات المتحدة ومليار دولار في بقية العالم. وإضافة إلى الولايات المتحدة، حيث أكثر من ربع عدد الأبقار الحلوب تحقن كل عام بهرمون النمو BST، فإن ما يقرب من عشرة أقطار تقوم بتسويق الحقن منها البرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا. وإذن فالحرب ضد أوروبا، حيث لم يتخذ فيها قرار نهائي، ما زالت مستعرة. إن الوسائل المنتشرة لا تبلغ مطلقاً مستوى المعارك العسكرية الكبرى. وغالباً ما تحلّ المعالجة محل تبادل الحجج والبراهين. ومعركة هرمون النمو البقري BST يشكل مثالاً عن هذه التحركات الكبرى.

شركة Monsanto تتلاعب: الإثباتات

هل اللجان الدولية المكلفة بتسجيل كل منتج جديد أو

مضاف حرّة في قراراتها واختياراتها، أم أنها خاضعة لصراعات تأثير بحيث أن قراراتها يمكن أن تتلطخ بالشك؟ ففي بداية عام 1999، قررت خمس جمعيات غير حكومية إنكليزية وكندية[6] متخصصة بالبيئة والصحة أن تكسر الصمت. فقد صدمت بما اكتشفته في كندا حيث شنت شركة Monsanto معركة حاسمة وخسرتها، للحصول على موافقة تسويق هرمون اللبن، فباشرت بتحقيق مخصص لفتح أعين اللجنة الأوروبية ورئيسها Jacques Santer، على التلاعب الذي أشار إليه تقرير Codex alimentarius[7] خلال أعمال التقييم الخاصة بهرمون النمو البقري BST. وتم تلزيم العمل إلى خبير بريطاني في التغذية النباتية John. H. Verral، مؤسس مجلس الغذاء الأخلاقي والأدبي Food Ethic Council وبشكل مختصر، تمت

(6) The genetics Forum, London. The Soil Association, Bristol, The Green Network, Colchester. Farming & Livestock Concern, Camarthen, The National Farmer Union of Canada, Douglas, Canadian Health Coalition, The Alliance for Public Accountability, Ottawa, The Council of Canadians, Ottawa, The Sierra Club of .Canada, Ottawa.

(7) المطبوعة Codex alimentarius هي رموز غذائية دولية، أي مجموعة من المعايير والنظم المستخدمة من قبل لجنة .Codex alimentarius وهي تحدد المعايير الغذائية العالمية. وتم وضعها من قبل الأمم المتحدة عام 1985 ضمن إطار تدعيم السياسات المتعلقة بالاستهلاك.

تعبئة كل ما يخفيه العالم الأنكلو ـ ساكسوني من متخصصين مستقلين في مجال الكيمياء الزراعية. ونتيجة اقتناعه بهذا الاتهام، استولى المجلس الأوروبي لمنظمات المستهلكين BEUC على التقرير وقام بتوزيعه على أعضائه.

إن دور لجنة Codex alimentarius التابعة منظمة التجارة الدولية OMC والمرتبطة مع منظمة الصحة الدولية OMS دور هام نظراً لأنها مكلفة بتسجيل أسماء المنتجات الغذائية المسموح بها عالمياً في جداولها. ولكي تتخذ إجراءاتها، أحاطت المنظمة نفسها بهيئات استشارية منها JECFA لجنة الخبراء المتضافرين حول الأغذية المضافة، وهم خبراء من منظمة الصحة الدولية OMS وفرع الأغذية لمنظمة التجارة الدولية OMC المكلفة بتقييم بقايا المنتجات البيطرية في الأغذية. وقد نقل الاجتماع الخمسين للجنة JECFA والمخصص لهرمون النمو البقري BST نتائجه إلى لجنة Codex alimentarius في بداية عام 1998؛ وكانت هذه النتائج توافق ما توصلت إليه أعمال عدة أشهر. وكانت مشجعة جداً لهرمون النمو. إن تقرير Verral كان دامغاً. وفيما يلي مقتطفات واسعة منه مترافقة مع وثائق سمحت بوضعه، خاصة تسجيلات لمحادثات هاتفية، ولفاكسات تثبت بصورة لا تقبل الشك ممارسات الصناعي

Monsanto. ونادراً ما تم جمع مثل هذا العدد الهائل من الإثباتات على التلاعب، ونشرها. وفي ملاحظاته التحليلية، كتب John Verral قائلاً:

«إن التطورات الأحدث التي نتجت عن الأبحاث الكندية حول هرمون النمو البقري BST والمعلومات المقدمة من قبل منظمات غير حكومية وكذلك من تجمعات أخرى مهمة في الولايات المتحدة كانت مقلقة جداً. إن الممارسات والوسائل التي أدت إلى إعادة تقييم هرمون BST من قبل لجنة الخبراء المتضافرين حول الأغذية المضافة JECFA خلال السنة الأخيرة تدعم اعتقادنا القائل بأن مصالح سياسية واقتصادية قوية وكذلك منشآت دولية متعددة تمارس تأثيراً ومراقبة متناهية على أعمال Codex alimentarius وعلى لجانها العلمية. ورغم ذلك فإن مهامها الرئيسية المنشورة هي حماية الصحة العامة عن طريق وضع معايير وإجراءات تتعلق بالمواد المضافة والملوثات ومواد أخرى تستخدم في إنتاج الغذاء. ومن الضروري والمستعجل أن نعالج هذه المشكلة إذ أنها وصلت إلى مستوى لا يمكن تحمله».

«وخلال اجتماعات Codex alimentarius من الممكن كثيراً

أن تؤدي القرارات المتخذة إلى أخطار جسيمة للصحة العامة ورفاهية سكان المجتمع الأوروبي وبقية العالم. لقد شكلت سابقة يمكن أن تؤدي إلى عدّة قرارات خطرة خلال السنوات القادمة.

إن المعنى السياسي ـ الاقتصادي للتطور التاريخي الدولي لهرمون BST قد بين بوضوح أن الحواجز المانعة غير قابلة للتكيف للسماح للمصالح الخاصة بالهيمنة على الحكومات والمنظمات الدولية، وعلى استقلالية وحياد Codex alimentarius والمنظمات المرتبطة بمنظمة الصحة الدولية OMS، وخاصة لجنة الخبراء المتضافرين حول الأغذية المضافة JECFA. إن الاحتكار الكلّي لمؤسسة أو شركة يمكن أن يؤدي إلى احتقار معايير الصحة العامة البشرية والحيوانية على السواء».

إن صيحة التحذير واضحة وقوية. فكيف لا يسمعونها؟ إن عمل تنقيب Monsanto يستطيع أن يعطل اتخاذ القرارات. وقد قدم John Verrall الإثباتات.

1 ـ «حصل تشويش في الإثباتات العلمية للوصول إلى ما يمكن أن نعتبره ترتيباً سياسياً ـ اقتصادياً»، هكذا كتب. إنه

يتهم Monsanto بتقليل تأثيرات هرمون النمو البقري BST على البشر للحصول على موافقة من مديرية المواد المضافة للأغذية الأمريكية المختصة FDA وفي عام 1998، قام فريق داخلي من وزارة الصحة في كندا بتقييم إثباتات براءة الهرمون BST المقدم من قبل Monsanto من الضرر. وقد طاولت الدراسة فئراناً وحاولت تقييم أخطار توليد السرطان. هذه الاتهامات كانت دقيقة: «هذا التقرير أوضح أن الدراسة التي أجرتها شركة Monsanto على مجموعات من الفئران سمحت بالكشف عن أن 20 إلى 30٪ من فئران المجموعة التي حصلت على أكبر الجرعات من هرمون النمو البقري BST قد طورت أجساماً مضادة لهذا الهرمون، مما سمح بالاستنتاج أنها تمتص الهرمون. إضافة لذلك، كانت هناك أكياس على الغدة الدرقية للفئران الذكور وارتشاحاً لوحيدات النواة في البروستات. بهذا الاكتشاف يعيد إلى الضوء كل القاعدة السببية التي دفعت مديرية المواد المضافة للأغذية الأمريكية FDA للتأكيد بأنه لا يوجد أي خطر من هرمون النمو البقري BST على الصحة العامة للبشر. وفي الواقع فإن المجلة العلمية المسماة بمجلة العلوم Science لم تتعامل بصورة صحيحة مع دراسة تغذية الفئران المذكورة. بل استنتجوا بأنه لا توجد تغييرات سمّية

هامة تذكر لدى الفئران التي أخذت هرمون BST عن طريق الفم. هذه النتائج كانت من الممكن أن تؤدي إلى اندلاع أبحاث طويلة الأمد للذهاب إلى أبعد من ذلك في هذه النتائج. ولكن مديرية المواد المضافة للأغذية الأمريكية FDA لم تتحرك».

بالنسبة لMonsanto، فإن وجود القيح في الحليب ليست له قيمة، ولم يتم إثبات ذلك أصلاً. وإن مقالة لأحد المؤلفين في نقد لهرمون النمو البقري BST ظهر في مجلة Nature وهو البروفسور Erik Millstone، من جامعة Sussex في بريطانيا قدم شهادته على النحو التالي: «عندما أظهرنا أنا وزملائي اهتمامنا للمرة الأولى في هذه المسألة عام 1989، اكتشفنا أن Monsanto أورد نتائج ثماني تجارب فسرتها الشركة كتجربة أثبتت أن استعمال الهرمون لا يزيد من مستوى القيح في حليب الأبقار المعالجة بالهرمون بالمقارنة مع النسب الطبيعية. وضمن إطار عدد صغير نسبياً للأبقار في كلتا المجموعتين الخاضعتين للتجربة، فمن البديهي أن استطاعة الدراسات الجزئية على التقاط تأثير ضئيل ضعيفة جداً. [...] وبعد ذلك قام فريق من العلماء العاملين لشركة Monsanto بنشر ما زعم أنه تحليل لنسب القيح في الحليب اعتماداً على معطيات

معززة بخمسة عشر فحصاً. وقد حكموا أن معطياتهم تبين أن المعالجة بهرمون BST لم تسبب أية زيادة في التهاب الضرع السريري أو في نسبة القيح في الحليب. وقد بيّنا أنا وزملائي أن فريق العلماء العاملين لشركة Monsanto تبنّى طريقة تحليل إحصائي خاطئة. وفي الواقع، فإن طريقة التحليل التي اتبعوها لا تكون صالحة إلاّ إذا كانت المجموعات المعالجة ومجموعات المرجع كلها بنفس الحالة قبل بدء المعالجة. وللأسف فإن الحوادث المجموعة لالتهاب الضرع التي سبقت المعالجة كانت بنسبة 43٪ أكثر في المجموعة التي يجب معالجتها لاحقاً، وأن هذه الحقيقة تظهر وجود طريقة تحليل مختلفة. إن الطريقة التي اخترناها تكمن في مراقبة مجموعة من المتحولات التي نعتقد أنها يمكن أن تؤثر على نسبة التهاب الضرع أو على زيادة نسبة القيح في الحليب بعد المعالجة. وحسب تحليلنا، فإن إعطاء هرمون النمو BST قد رفع من حوادث التهاب الضرع السريري بنسبة تقارب 39٪».

2 ـ إن الطريقة التي استطاعت فيها شركة Monsanto أن تتسلل عبر لجنة الخبراء المتضافرين حول الأغذية المضافة JECFA تجعلنا مندهشين. «إن الممثلين الرئيسيين للاجتماع الحاسم أتوا من مديرية المواد المضافة للأغذية FDA، وكانت

لديهم نفس المصالح الوطنية، وكانوا مسؤولين أو ملتزمين بقرارات سابقة تتعلق بهرمون النمو البقري BST في الولايات المتحدة»، هكذا كتب John Verral وكان ثلاثة أشخاص ينتمون إما إلى مديرية المواد المضافة للأغذية FDA أو إلى مديرية الزراعة DOA من المسؤولين عن القرار الأمريكي بالسماح باستعمال الهرمون عام 1994، بدءاً من مقرر هذا الاجتماع الحاسم الخمسين الشهير ألا وهي الدكتورة Miller.

Margaret Miller بعد أن كانت باحثة في هرمون BST لشركة Monsanto، تمت تسميتها لمنصب أكثر أهمية في مديرية المواد المضافة للأغذية FDA، مسؤولة عن قطاع الوكالات الصيدلانية والهرمونات، وهو القطاع الذي تتبع له دراسة التأثيرات على السلامة البشرية لمنتجات Monsanto وقد اختفى توقيع Miller من دراسات Monsanto على النسب بين هرمون BST والسلامة البشرية عام 1992. وحسب مكتب الحسابات العامة GAO، فإن توقيعها على سجل السلامة البشرية يشكل إشراكاً في عملية دراسة التطبيقات الجديدة للأدوية. إنها خرق لأنظمة منع نزاعات المصالح. هذا وقد انحازت Miller نحو القرارات الهامة المتخذة من قبل مديرية المواد المضافة للأغذية FDA والمتعلقة بهرمون BST لشركة

Monsanto، ومنها تقييم تأثير هذا الهرمون على الصحة البشرية وزيادة استهلاك المضادّات الحيوية من قبل الأبقار الناجم عن التهاب الضرع. وبعد عام 1993، تورط Miller أكثر في المسائل الخاصة بتقييم هرمون النمو البقري BST عندما بدأ مفتش مديرية المواد المضافة للأغذية FDA بالاهتمام بتأثير هرمون النمو على الصحة البشرية. وحسب مكتب الحسابات العامة GAO طلب المفتش خبرة من Miller حول عدّة مواضيع. [. . .] ولم يعلم حتى شهر أب/ أغسطس 1993 أن Miller كانت تعمل لحساب Monsanto.

وكانت Suzan Sechen المسؤولة عن الدراسات الرئيسية لمديرية المواد المضافة للأغذية FDA للمعطيات العلمية المتعلقة بهرمون BST لشركة Monsanto وقبل توظيفها الكامل لدى FDA كانت موظفة بعقد لفترة محددة لابتكار إجراءات تقييم وتقدير هرمون النمو البقري BST وبنفس الوقت كانت طالبة وتقوم بأبحاث على نفس الهرمون تحت إشراف الدكتور Dale Bauman، مستشار Monsanto وفي إطار عملها كطالبة، كانت تقوم بدراسات مطلوبة من قبل Monsanto ومدفوعة الأجر. وبينما عملت مع Bauman، كان لSechen ثلاث مهمات مؤقتة لصالح مديرية المواد المضافة FDA والتي يجب أن تؤدي

إلى تعريف الإجراءات التي بواسطتها سوف يتم تقييم دواء Monsanto وقد أنهت دراساتها لصالح Monsanto في آب/ أغسطس 1987، وبنفس الشهر طورت إجراءات تقييم هرمون النمو البقري BST وعندما كانت تعمل لدى FDA، وجدت نفسها تقوم بتقييم عملها وعمل مديرها في الموضوع الدكتور Bauman [...] لقد خرقت Sechen قواعد مديرية المواد المضافة للأغذية FDA في ثلاث مناسبات بعد نشرها لمقالات بما في ذلك أعمالها على هرمون BST لصالح Monsanto، بدون أن تحصل على موافقة إدارتها على هذا النشاط الخارج عن عملها.

«أما Michael Taylor، الذي كان مفوضاً منتدباً لسياسة Monsanto خلال المصادقة على استعمال هرمون BST، فكان سابقاً محامياً لصالح Monsanto فبين 1976 و1981، كان مستخدماً من قبل مكتب الاستشارات العليا لمديرية المواد المضافة للأغذية FDA، كمساعد تنفيذي للمفوض. وقد ترك هذا العمل ليذهب إلى مكتب المحاماة King and Spalding حيث عمل حسب سيرته الذاتية في المسائل المتعلقة بوضع البطاقات القانونية على المنتجات الغذائية. وكانت شركة Monsanto من زبائنه الشخصيين. وفي عام 1991، أصبح مفتشاً

مفوضاً للشؤون السياسية لمديرية FDA وبينما لم يكن هو مرتبطاً مباشرة بالدراسة العلمية حول هرمون BST، إلاّ أن Taylor شارك بالتوقيع على قرار المديرية الذي يمتنع عن المطالبة بوضع بطاقات واضحة على زجاجات الحليب عند الضرورة كتب عليها أن المحتوى يأتي من أبقار معالجة بهرمون النمو البقري. ثم استعاد Taylor علاقاته المهنية مع Monsanto وأخذ يعمل على مسائل حول ما يدعى بالمفردات الصناعية «بالتخطيط الاستراتيجي».

وبالنسبة لـ John Verrall، فإن الكأس قد امتلأت. إذ أن ما لاحظه في أوروبا، حسب معلوماته، ليس إلاّ تكراراً شديداً لما جرى في كندا.

ولنوضح أكثر، بأنه عندما كتب الخبير تقريره، لم تكن كندا قد قررت بعد عدم السماح باستعمال هرمون BST. ليس هناك أدنى شك بأن كندا خضعت لضغوط سياسية ـ اقتصادية شديدة جداً بهدف الموافقة على استعمال هرمون النمو البقري BST في كندا من قبل الولايات المتحدة [شريكها التجاري مع المكسيك]. وإن الحصول على موافقة كندية سيشكل سابقة للضغط على الاتحاد الأوروبي عبر منظمة التجارة الدولية

OMC. وقد قدّم بعض العناصر المرتبطة بهذه القضية خاصة تبادل فاكس بين مسؤول الشؤون القانونية التابع لشركة Monsanto، وهو David Kowalczyk وعضو من مكتب الشؤون البيطرية الكندي. وعشية الاجتماع الخمسين للجنة الخبراء المتضافرين JECFA، حاول Monsanto إقناع عضو من جمعية المستهلكين بتبنّي مواقفه، ولكن بدون نجاح. وبعد عدة أسابيع من الاجتماع، وفي إطار الإعداد لاتصالات جديدة مع الحكومة الكندية، نبّه David Kowalczyk مراسله بفشله عبر فاكس موجز قائلاً: «لاحظوا أنه يبدو أن Michael Hansen ليس من جانبنا كلّياً في هذه القضية». وبعد ستة أشهر، أكد Kowalczyk التحذير: «تجدون فيما يلي تقريراً من الدكتور Michael Hansen يدعى «مسائل الصحة العامة المرتبطة بهرمون النمو البقري BST». وقد استلمت هذا التقرير من قبل النائب Chalifoux في جلسة 4 حزيران/يونيو 1998 عندما تم فحص هرمون BST من قبل لجنة مجلس الشيوخ حول الزراعة. وقد كتب الدكتور Hansen هذا التقرير بعد مشاركته في الاجتماع الخمسين للجنة الخبراء المتضافرين JECFA في روما عام 1998. وكان يبدو أنه على غير توافق مع نتائج التقرير المختصر لـ JECFA».

إن نتائج John Verrall غير قابلة للاستئناف. وليس هناك أدنى شك في أنها استراتيجية حقيقية يتوجب على اللجنة الأوروبية أن تجابهها بكل صرامة. فقد كان يقترح بإعادة مناقشة قرارات JECFA وفي حال عودة اللجنة إلى العمل، التأكد من الاستقلال الكامل لأعضائها.

وفي الأوساط المعنية، كان لصيحة التحذير الصادرة عن الجمعيات وقع القنبلة. وكانت استعادة الوعي عنيفة ومفاجئة. فبعد رفض إعطاء الموافقة في كندا، ضعف موقف Monsanto وفي هذا الخضم، أعادت أوروبا إحياء عملية تعليق وصول هرمون النمو البقري إلى القارة لأجل غير مسمى. هل هي عملية إرجاء؟

أسطورة الصناعي العدواني

تعتبر شركة Monsanto جزءاً من المنشآت الأمريكية الأكثر احتراماً، وتحتل موقعاً جيداً في قوائم المجلات Fortunes وForbes، وهي دوماً من العشرة الأوائل. وقد بدأت الأسطورة في العشرينات من القرن الماضي عندما أصبحت إحدى الشركات الرائدة في صناعة حمض الكبريت ومنتجات صناعية أساسية أخرى. وفي عام 1929، وبعد أن اشترت

منشاة كيميائية صغيرة مع براءاتها، أصبحت Monsanto الشركة الصانعة الدولية الرئيسية لمنتج جديد، وهو البيرالين Pyralene أو PCB، الذي ينتمي إلى عائلة الفينيلات الثنائية ذات الكلور المتعدد Polychlorobiphényles . ونظراً لعطالته الكيميائية ومقاومته للنيران، أصبح هذا المنتج السائل الأساسي لتبريد المحولات الكهربائية. إلاّ أنه ورغم ذلك يمتلك سيئة كبيرة تتمثل في أنه منتج سام، وهو ما اثبتته الدراسات منذ ظهور المنتج. وكان من الضروري انتظار السبعينيات لكي تتم البرهنة على خاصيته المسرطنة العالية وكذلك تاثيره الضار على النظام المناعي. وتم منع صناعته عام 1976، ولكن الكميات المصنوعة منذ ما يقرب من أربعين سنة كانت من الكثرة بحيث ما زلنا نجد مخزوناً مدفوناً تحت سطح الأرض أو حتى مرمياً في مجمعات النفايات البرية. وقد كان هذا المنتج واستبعاده أساساً لفضيحة الدجاج الملوث بالديوكسين، وهو منتج فرعي ينجم عن تسخين PCB.

وفي مصنعها في Saint Louis منطقة Missouri، يبدو أن شركة Monsanto كانت تصنع منتجها ضمن شروط أدت إلى تلويث المنطقة بشكل خطير، ولمدة طويلة. وقد أوردت مجلة The Ecologist، وهي نشرة البيئة الإنكليزية الراديكالية، في

عددها الخاص بالكيمياء كيف وجدوا في ضاحية saint Louis حيث يوجد المصنع، «عدداً من الأطفال الأكثر مرضاً في أمريكا». وهذه المنطقة تحتل المركز الأول في عدد وفيات الأجنة في الرحم في منطقة Illinois، والولادات المبكرة، والمكان الثالث للوفيات عند الولادة وإحدى الأوائل في الولايات المتحدة في مرض الربو الولادي ولم يدافع الكيميائي إلاّ باسترخاء عن هذه الاتهامات. وفي حق الإجابة[8] المنشور بعد ظهور الملف، أوضح قائلاً: «إن المشاكل الصحّية التي تصيب الأطفال في East Saint Louis تعزى غالباً إلى شروط اجتماعية ـ اقتصادية غير مناسبة تترجم بسوء تغذية ووصول محدود إلى العناية الصحّية». هذه طريقة للاعتراف بأن المكان غير مناسب على الرغم من وجود المصنع منذ القدم، وأن الفقراء وحدهم يقبلون بالإقامة هناك.

هذا ولا تقف قصة Monsanto والديوكسين هنا. فقبل أن تصبح الشركة صانعة مبيد الأعشاب الأكثر مبيعاً في العالم Roundup والذي ذاع صيته على أنه منتج قليل الأذى للبيئة، فإن المصنع الكيميائي ـ الزراعي أنتج خلال ما يقرب من

(8) Courier international No. 452, Juillet 1999.

أربعين سنة منتجاً يدعى T-5.4.2 وهو مبيد أعشاب قوي يحتوي على الديوكسين. إنه منتج خطر لدرجة كافية لإمراض العمّال الذين يقومون على صنعه. وقد اهتم الجيش الأمريكي سريعاً بالمنتج T-5.4.2 وذلك لصفته المزيلة لأوراق الأشجار. وكان أساس مزيج المنتجات التي استخدمت في غابات فييتنام تحت اسم «العامل البرتقالي». وهكذا تم التعرف على مسؤولية شركة Monsanto خلال أعمال الترميم التي قام بها محاربون سابقون مصابون بالأعراض المرتبطة بمزيل الأوراق.

وكان نجاح المنتج المسمى Roundup الذي قلب Monsanto في حقبة الأجسام المعدلة وراثياً. فالترخيص الذي نجمت عنه ثروة ضخمة انتشر في الأوساط العامة عام 2000. ماذا نفعل لكي لا نرى الدجاجة ذات البيض الذهبي تهرب؟ وكانت الهندسة الوراثية هي التي قدمت الجواب: عن طريق جعل النباتات التي انتشر عليها مضاد الأعشاب مقاومة بفعل منتج Roundup وهكذا يمكن استعماله بكميات كبيرة دون اتخاذ احتياطات خاصة. وتم تطبيق هذه الطريقة على الذرة الصفراء والصويا والقطن واللفت ويمكن توسيع استعماله إلى ما لا نهاية. كان هذا أمراً نظرياً في جميع الأحوال إذ أن المردود الذي حصل عليه منتجو القطن كان كارثياً إلى درجة تطلبت التعويض.

تعتبر النباتات المعدلة وراثياً حسب Monsanto أكثر من بدعة تكنولوجية، بل هي فلسفة زراعية. ونظراً لهذا النظام الرهيب، جعلت Monsanto المزارعين تابعين لمنتجاتها: فلا يقدم Roundup بدون بذار مقدمة من قبل Monsanto، ولا تقدم البذور بدون Roundup ولكي تنغلق حلقة النظام كلّياً، منع الكيميائي الزراعي المزارعين و عن طريق عقود، من الاحتفاظ بجزء من محصولهم ليبذروه في السنة القادمة تحت ذريعة وجود براءات مسجلة عند إيجاد كل صنف من البذور. وقد ذهب بعيداً إلى درجة أنه أرسل مراسلين قانونيين إلى الحقول للتأكد من التزام المزارعين بالعقود المبرمة معهم. وقد تمت ملاحقة فلاحين متمردين. وليس هذا كل شيء. فلكي يكبح الغضب المتزايد للفلاحين والريفيين أمام ممارسات تلغي عقوداً من التقليد الزراعي، فكرت شركة Monsanto بتعقيم البذور المقدمة، ودوماً بواسطة الهندسة الوراثية. وهكذا برزت تكنولوجيا جديدة إلى حيز الوجود دعيت Terminator تتلخص هذه التكنولوجيا بإدخال مورثة في النبتة تولد داخلها آلية انتحار للجيل القادم. إنها تدمر نفسها بنفسها. وكان يجب أن تشكل هذه التكنولوجيا حصان طروادة بالنسبة لشركة Monsanto في بلدان العالم الثالث حيث لا تكون وسائل

حماية الملكية والبراءات القانونية نافذة بشكل جيد. وكانت الحجة لدفع هذه البلدان على قبولها مخيفة: التعقيم وسيلة لمنع انتشار النباتات المعدلة وراثياً نحو زراعات أخرى.

وصل الاستنكار العالمي الناجم عن نشر هذه الخطة الجهنمية إلى درجة دفعت بشركة Monsanto إلى ترك هذا المشروع. وكانت البورصة التي شعرت بارتفاع العدوانية هي التي أجبرت الشركة الكيميائية على التراجع. لقد ذهبت بعيداً في رغبتها بفرض النباتات المعدلة وراثياً على العالم أجمع. ذهبت بعيداً جداً في فكرة أن التكنولوجيا يمكن أن تتطور بشكل مستقل عن الاحتياجات. بعيداً جداً في الطرق التي استخدمتها لفرض منتجاتها.

كيف استطاعت هذه المنشأة التي أنتجت بعضاً من أقوى السموم على كوكبنا، والتي صممت تكنولوجيا مضادة للمبدأ الأساسي للتناسل في الحياة أن تعبر كل هذه السنين؟ كانت شركة Monsanto تستطيع دوماً الاعتماد على مساعدة الحكومة الأمريكية. وكان المزارعون الأمريكان الذين كانت تشجعهم وزارة الزراعة قد بذروا أكثر من عشرين مليون هكتار بمنتجات صادرة عن تكنولوجيا حيوية (بيوتكنولوجيا) خلال

السنوات الأربع الأخيرة. أما مديرية المواد المضافة للأغذية FDA، فمن ناحيتها، وافقت على طلب المنشأة بعدم شرح طبيعة هذه المحاصيل المعدلة وراثياً.

وحسب Monsanto، فإن جماعات الضغط (اللوبي) تتخذ أشكالاً حدّية. فالذهاب والإياب بين الحكومة والأوساط المسيّرة للمنشأة أصبح دارجاً وشديداً. وحسب صحيفة مقربة من النقابات الأمريكية، وهي صحيفة In These Times، ذكر John Verrall في تقريره الموجه إلى Jacques Santer قائلاً: «دافع مستشارون لكلينتون Clinton من مستوى عالي، ووزيرة الخارجية Madeleine Albright، ووزير الزراعة Dan Glickman ووزير التجارة William Dailey، عن Monsanto لدى مثلائهم الأوروبيين. وحتى الرئيس Bill Clinton ونائبه Al Gore اتخذا موقفاً حديدياً في اللحظة الأخيرة أمام رئيس الوزراء الإيرلندي Bertie Ahren ورئيس الوزراء الفرنسي Lionel Jospin و خضع الاثنان للضغط». وتابعت الصحيفة: «كيف نفسر التأثير الرهيب والاستثنائي لـ Monsanto؟ وكان غالباً ما يتحول التأثير السياسي إلى استعمال ماهر لمخصصات الحملات السياسية. فشركة Monsanto هي منشأة تصل معاملاتها المالية إلى 7،5 مليار دولار، كانت تدفع ما يقرب من 200000 دولار سنوياً

في صناديق المرشحين إلى تفويضات وطنية لكلا الحزبين. فبالمقارنة مع الملايين التي يتم إدخالها إلى النظام من قبل ناقلات النفط أو حتى من قبل الشركات الكيميائية المنافسة مثل DuPont وICI وDow، فإنه مجموع صغير وتافه نسبياً. وبالتالي فإن Monsanto فضلت المراهنة على فاعلية استراتيجية جيدة التمويل لجماعات الضغط».

على الرغم من الوسائل المنشورة، قد يحصل أحيانا أن تصطدم جماعات الضغط بمقاومة عالية. فهرمون النمو البقري لن يجتاح العالم: أما تكنولوجيا Terminator فطواها النسيان حالياً؛ واستطاعت أوروبا أن تتفاهم، دون أن تقول هذا مباشرة، على تأجيل لكل الزراعة الجديدة للأجسام المعدلة وراثياً OGM وكأن مبدأ التحفظ والاحتياط الذي نجم عن التفكير بحماية البيئة، والذي طبق صدفة في أوروبا في مجال الصحة العامة، وقد استطاع أن يثني Monsanto.